دراسة سوسيـولوجية لبنـية المجتـمع الجـزائـري وأثـرها على انتشار العنف

A sociological study of the structure of Algerian society and its impact on the spread violence

دريدش حلمـي : أستـاذ محـاضر أ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جـامعة البليدة 2

تاريخ إرسال المقال: 2018/10/11 **تاريخ قبول المقال:** 2018/12/07

ملخص

ارتقت ظاهرة العنف بكل أشكاله إلى آفة تزعزع كيان واستقرار المجتمع وباتت تشكل هاجسا للجهات الرسمية والأفراد معا. فعدم الانصياع للقوانين والمعايير المتعارف عليها في مجتمعا يعرف انتشارا واسعا لدى قطاع مهم من الأفراد ، بالفعل أبرز ما يميز مجتمع ما التـفاعل الذي يحـدث بين أفراده، هذا التفاعل ضروري لكي يلبي الأفراد مختلف حـاجيـاتهم، أين يتميز عصـرنا الحديـث بتـزايد احتـياجات الأفـراد وتشـعبها، ما يتطلب احتكاكا بين مكونات المجتمع، لكن غالبا ما ينتج عن هذا الاحتكاك في مجتمعنا عنفا. حاولت من خلال هذا المقال تقديم عرض نظري للتغيرات التي طرأت على بنية مجتمعنا لاسيما ظاهرة العنف متبعا ذلك بعرض لمختلف النظريات الاجتماعية التي تناولت هذه ظاهرة والتفسيرات السوسيولوجية والبيولوجية والسيكولوجية لها عسى أن يكون هذا العمل أرضية ينطلق منها الباحث لدراسته الميدانية.

الكلمـات المفتـاحية: بنية المجتمع، آليات ضبط المجتمع، المجتمع، الإجرام، العنف.

المؤلف المرسل: دريدش حلمي، hilmi.drideche@hotmail.fr

Abstract

It is noted that the violence has spread widely prevalent in the present era, and has become the main concern for governments and individuals as well, which has led many researchers in various fields that have to do from near or from afar to this phenomenon in order to make studies trying to understand this latter and propose prescriptions for it .In this context , I tried through this article to provide a theoretical presentation of the various social theories that touched on the phenomenon of crime and to its sociological and psychological explanations hopefully that this work will be a starting point for the researcher in this field study.

Key words: community structure, control mechanisms of society, the society, the violence, the crime.

مقدمة

يتكون المجتمع -باعتباره نسق من العلاقات التي تربط أفراده- من مجموعة من المؤسسات، تعمل هذه الأخيرة سويا على المحافظة على استمرار بنية المجتمع من خلال سن مجموعة من القوانين التنظيمية، وفي نفس الوقت تؤدي هذه المؤسسات دور الكابح الاجتماعي بفضل ما تحتويه من آليات ضبط مختلفة. أهم هذه المؤسسات المجتمعية: الأسرة، الأجهزة الأمنية والسجون، هذه الأخيرة مزودة بآليات تعمل على ضبط سلوك الأفراد من خلال الجزاء والعقاب. إذا تعطلت آليات الضبط عن أداء دورها داخل المجتمع أو "استقالت"، ينتج عن هذا "الخلل الاجتماعي" تحولات جذرية في بنية المجتمع يتغير معها نظرة العامة لمقومات المجتمع، وقد ينتج عن هذه التغيرات، اعتداء العامة على القوانين التي تنظم المجتمع، بل يتعدى الأمر إلى إنكار القيم والمعايير السائد فيه و التي تشكل أحد المكونات الرئيسية لثقافة المجتمعات، أين تسود شيئا فشيئا الفوضى بدل النظام و قانون الغاب بدل القانون المجتمعي، في هذه البيئة، تنمو فئة من المجتمع تتخذ من العنف والقوة وسيلة أساسية لتلبية رغباتها. مع الإشارة إلى أن العنف قد يعتبر عند بعض الأفراد وسيلة للتعبير عن التذمر من الأوضاع التي يعيشونها، هذا ما يسمى في علم النفس (العدوانية)، وفي علم النفس- الاجتماعي (الانحراف) وفي علم الاجتماع (الإجرام). ما هي التغيرات التي حدثت في بنية المجتمع الجزائري والتي أدت إلى تغير نظرة الأفراد لمقومات المجتمع و التي نتج عنها مما نتج انتشار ظاهرة العنف؟.

سوف نجيب عن هذا التساؤل من خلال التطرق بالتحليل إلي أهم مؤسسات المجتمع، بالتركيز على التحولات التي طرأت عليها في عصرنا الحالي متأثرة بالتفتح

الذي أتاحته وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والاستنتاج بأن هذه التغيرات الجذرية التي عرفتها وتعرفها إلى يومنا أهم مؤسسات المجتمع، تعد عاملا مباشرا لدوس فئات واسعة على قيم ومعايير وقوانين المجتمع والذي كان من نتائجه المباشر انتشار ظاهرة العنف. متطرقا في الجزء الثاني من هذا المقال إلى أهم النظريات الاجتماعية والنفسية التي فسرت ظاهرة العنف.

- مفهوم علم الاجتماع للعنف

يعتقد الدارسين لحقل علم الاجتماع أن القيم و المعايير التي يحملها كل فرد هي الموجه الرئيسي لسلوكاتنا و طريقة تفسيرنا و حكمنا على المواقف التي تواجهنا يوميا، وقد تدب الفوضى المطلقة في حياتنا اليومية إذا لم يعمل المجتمع (آليات الضبط) على حماية قيمه، بسن مجموعة من القوانين والقواعد التي تنظم سلوك الأفراد وفقا لقيم ومعايير ومعتقدات المجتمع. تعتبر دراسة العنف من الدراسات المعقدة في علم الاجتماع المعاصر، أين مجتمع البحث يصعب تحديده وإن حدث ذلك فان المعلومات التي يدلي بها أفراد هذا المجتمع يجب أن تأخذ بكثير من التحفظ. تعتبر دراسة وفهم بنية المجتمع أحد السبل التي تؤدي إلى فهم أسباب انتشار العنف في المجتمعات.

يعرف علم الاجتماع الفعل الإجرامي، بأنه حالة من عدم الانصياع لمجموعة المعايير والسلوكات والقوانين المتعارف عليها من قبل أفراد المجتمع[1]. أين يمكن أن نفرق بسهولة بين الأفراد الملتزمين وغير الملتزمين في أي مجتمع، شريطة أن نكون على اطلاع بثقافته، باعتبار الثقافة من منظور علم الاجتماع مجموعة من القيم و المعايير والمعتقدات والأفكار التي توجه سلوك الفرد وتتحكم فيه[2]. بالرجوع إلى ثقافة المجتمع فقط يمكننا تصنيف فعل مثل، نشل هاتف نقال أو معاكسة فتات أو اعتداء بسلاح معين أو سرقة منزل... على أنه فعل إجرامي أم لا.

ينبغي الإشارة إلى أن مفهوم العنف بأشكاله يختلف من شخص لأخر ومن جماعة لأخرى ومن مجتمع لأخر وعلى هذا الأساس فإن علم الاجتماع يعمل على استقصاء أنماط السلوك أين يدرس أنماطا معينة من المواقف والتصرفات التي يقوم بها أفراد أو جماعات أو ثقافات فردية في المجتمع بمقارنتها مع ما يمارسه أشخاص أو مجموعات أخرى، وتفسير الأسباب التي تدعو إلى وصف أنماط معينة بالانحراف أو بالالتزام بمعايير متعارف عليها. إن دراسة العنف في ميدان علم الاجتماع تركز على مسألة توزيع السلطة والقوة في المجتمع وإلى بحث التفاوت والتأثير الذي تمارسه، لأن المعايير الاجتماعية تتأثر كثيرا بتوزيع القوة والنفوذ الطبقي على الخارطة الاجتماعية، وما ينتج عنها من فئات غنية وطبقات فقيرة[3].

من منظور علم الاجتماع فان الثقافات الفرعية تلعب دورا في تدعيم نسبة العنف في مجتمع ما، فإذا أخذنا المجتمع الجزائري كمثال لتوضيح هذا المنظور فيمكن القول هنا أن الجزائر عرفت خلال العقدين الأخيرين موجة نزوح نحو الولايات الكبرى منقطعة النظير، أين كان للعاصمة الحصة الأوفر من هذا النزوح لأسباب تتلخص في البحث عن الأمن الغائب في تلك الفترة من تاريخ الجزائر.النزوح جلب معه فيما جلب ثقافات فرعية، أين عملت بعض هذه الثقافات على تشجيع الأنشطة غير الشرعية، وسعى حاملي هذه الثقافات (الفرعية) على تحقيق احتياجاتهم بطرق وأساليب غير مشروعة، فالاختلاط الذي نتج عن النزوح السكاني كان من نتائجه نشر بعض الأفكار والحيل الحديثة (آنذاك) في الفعل الإجرامي، وهو ما يفسر تنامي نسبة الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات خلال السنوات التي تلت النزوح و الجدول التالي يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم1 يبن عدد الجرائم حسب الولايات المتعلقة بالمساس بالأشخاص

WILAYA	HOMOCIDES		AUTRES ATTEINTES						TOTAL AFRS
	Volontaire	Involontaire	CBV (Décés)	CBV	Menace	Diffamat.	Injures	Mœurs	
	AFRS	AFRS	AFRS	AFRS	AFRS	AFRS	AFRS	AFRS	
ALGER	3	3	3	2238	693	41	1235	192	4408
ORAN	7	8	0	871	219	2	212	71	1390
SETIF	2	0	0	750	156	3	356	80	1347
BATNA	7	2	1	533	191	19	360	51	1164
CONSTANTINE	4	3	0	733	171	7	173	44	1135
TEBESSA	4	0	0	649	149	12	154	93	1061
CHLEF	2	4	10	429	184	1	352	59	1041
ANNABA	3	0	0	659	110	1	82	95	950
TEBESSA	4	0	0	649	149	12	154	93	1061
OUM EL BOUAGI	1	1	1	473	173	1	149	75	873
TOTAL	37	21	15	7984	2195	99	3227	853	14430
Total FRS	87	57	32	16372	4703	181	6458	1850	29740

المصدر: تقرير مصالح الشرطة القضائية لسنة 2016

يمكن توضيح ذلك من خلال التفسيرات السوسيولوجية للتحولات التي حدث في بنية المجتمع الجزائري بالتطرق للعناصر التالية:

1- النمو السكاني

الجزائر من البلدان التي تعرف نموا ديموغرافيا كبيرا ساهم في تسريعه تحسن مداخيل الجزائر من بيع النفط حدث هذا الانفجار الديموغرافي بصفة خاصة ابتداء من بداية القرن الواحد و العشرين بفضل تحسن الوضع الأمني في البلد بعد سنوات من اللأمن عاشتها الجزائر بالإضافة التي الارتفاع الكبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة المتأتي من تصدير النفط، الوضع الذي انعكس بالإيجاب علي القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ما شجع الأسر الجزائرية على الإنجاب. أين انتقل عدد الجزائريين من 25 مليون نسمة نهاية الثمانينات إلى 40.5 مليون نسمة سنة 2016(المصدر: سكان الجزائر/https://ar.wikipedia.org/wiki).

النمو السكاني الذي عرفته بلادنا لم ترافقه استراتجيات استشرافية من قبل الحكومات المتعاقبة ما نتج عنه اتساع دائرة البطالة والفقر وتدني المستوى المعيشي لدى فئات واسعة من المجتمع، أدت إلى عمليات نزوح كبيرة إلى الولايات الكبرى (خاصة العاصمة) بحثا عن الأمن خلال تسعينيات القرن الماضي، بحثا عن العمل وفرص أحسن للعيش، ما أسس لمجتمع تنشط فيه عدة ثقافات فرعية، أين تميل أوساط اجتماعية معينة إلى تشجيع الأنشطة غير الشرعية ويسعون إلى تحقيق احتياجاتهم بطرق وأساليب غير شرعية، فالاختلاط الذي نتج عن النزوح السكاني أوجد تفاعل بين المنحرفين و التعرف من خلالهم على فرص جديدة للأنشطة الإجرامية، هذا بالإضافة إلى أن المدن الكبرى تتيح استخدام وسائل حديثة في حبك المؤامرات الإجرامية وتنفيذها، ما جعل في حالات عدة مرتكبي الجرائم بمنأى عن أجهزة تطبيق القانون.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، أحدث هذا النمو السكاني تغير في التركيبة السكانية الجزائرية، فمالت الكفة لصالح فئة الشباب على حساب باقي الفئات، أين يشكل الشباب الأغلبية في المجتمع الجزائري، فهذا الأخير يعد مجتمع شاب بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني. تتجلى هذه الخاصية في الجزائر في مختلف مؤسسات المجتمع، فإذا أخذنا المؤسسات العمومية كمثال تغلب على هذه الأخيرة فئة الشباب ما فتح الباب لنشوب صراع خفي بين جيلين، الجيل الذي سمحت له الظروف التي عاشها متابعة دراسات وتكوينات عليا والحصول على شهادات جامعية والجيل الذي لم تسمح له الظروف التي عاشها متابعة دراسات عليا، ولكنه يكتسب خبرات

وتجارب. تدل كل المؤشرات الميدانية على تقلص دور هذه الفئة الأخيرة تدريجيا لصالح فئة الشباب المثقفين. هذه الفئة التي اعتمدت في تدعيم مكانتها داخل المؤسسات على المعرفة المتخصصة كان ينظر إليها من طرف الفئة الأخرى بأنها تتسم غالبا بالطابع السلبي، ويصفون مجالها بأنه محدود بتخصصاتها وتفتقر إلى الخبرة الفنية الواقعية عمدت إلى تأكيد ذاتها، وإثبات أن عملها جوهري، ومجاله أوسع من تخصصها[4]. يبقى أنها تبقى إلى يومنا مبعدة عن تقلد المناصب الحساسة في البلد.

ينحصر مفهوم الإجرام في أغلب مجتمعات العالم في منظومة من الأعمال الجرمية مثل السرقة والسلب والاعتداء والاغتصاب وجرائم الشوارع والأزقة التي يعتقد أن مرتكبيها في أغلب الأحيان هم من الذكور الشباب الذين ينتمون إلى الطبقات الشعبية والكادحة، وكثيرا ما تركز وسائل الإعلام على ما تسميه الانحطاط الأخلاقي وانهيار القيم في أوساط الشباب مع التركيز على ممارسات معينة مثل تعاطي المخدرات والهروب من المدرسة والفوضى وأعمال النهب. كما أن بعض من يرون أنفسهم مسئولين عن الأخلاق يعتبرون ذلك كله دليلا على الانحلال والتفكك الاجتماعي. ولا يعتبر الربط بين الشباب والجريمة أمرا جديدا بالنسبة إلى علم الاجتماع لأن أوضاع الشباب في المجتمعات الحديثة هي المؤشر الأساسي على مستويات الصحة والعافية والرفاه في المجتمع. فالمتتبع لظاهرة الإجرام يلاحظ أن معدل هذه الأخيرة يرتفع بشكل واضح في أوساط الشباب عما هو عليه في فئات عمرية أخرى، لاسيما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة عشر و الخامسة والعشرون سنة أي المرحلة التي يفترض أن يكونوا فيها قد أنهوا تعليمهم الثانوي. غير أن علم الاجتماع ينصح بأن لا تؤخذ كثيرا من أنماط السلوك الشائعة بين الشباب على أنها أعمال جرمية أو حتى جانحة، ولا يمكن بالتالي اعتبارها دليلا على الانحطاط الأخلاقي أو التفكك الاجتماعي، أو أساسا للمطالبة بتغيير أساليب التنشئة الاجتماعية خلال مرحلة الطفولة أو أساليب التربية والتعليم في مراحل لاحقة[5].

2- تراجع دور آليات الضبط

1.2- المؤسسات العقابية

يتلخص دور المؤسسة العقابية في إصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم لحماية المجتمع، غير أن التجربة أثبتت أن السجون لا تستطيع وحدها ردع الجريمة، كما أن ثمة شكوكا حول دورها الإصلاحي لأن كثيرا ممن يقضون عقوبة السجن يعودون لتكرار السلوك الجرمي ويعادون إلى السجن مرة أخرى. وقد ينمو فيهم شعور بالحقد

على المواطنين والناس العاديين في المجتمع، أو يبدؤون بقبول العنف واعتباره أمرا عاديا، أو يبدأ تواصلهم وتفاعلهم مع مدانين آخرين يقيمون معهم في السجن، وربما يتصلون بعد مغادرتهم السجن بمجرمين عريقين آخرين ويكتسبون منهم مهارات لم يعرفوها من قبل، وليس من المستغرب في هذه الحالة أن ترتفع نسبة من يعودون إلى السجن مرة أخرى. تنقسم الآراء والتوجهات في أوساط المشتغلين والمهتمين والدارسين في العلوم الاجتماعية حول القضايا المتصلة بالسجن، حيث يرى فريق منهم ضرورة زيادة عدد السجون باعتبارها إحدى الوسائل الأساسية لضبط السلوك، غير أن فريقا آخر من دعاة العلاقات الإنسانية يطالبون بأن يستهدف النظام الجزائي زيادة الوعي لدى المدانين بالجرائم على الآثار التي تتركها أفعالهم، وذلك بإصدار أنواع أخرى من الأحكام عليهم. وقد بدأ في بعض المجتمعات الأوروبية تطبيق جانب من هذه الأحكام البديلة التي يعتقد بجدواها ونفعها للفرد والجماعة مثل إلزام المدان بأعمال خيرية أو الخدمة في مؤسسات المجتمع، هذه التوجهات تهدف بصورة عامة إلى تعميق وعي المجرمين بآثار جرائمهم على الآخرين وعليهم، بدلا من عزلهم عن المجتمع وعن النتائج التي تسفر عنها تصرفاتهم[6]. غير أن الاتجاه العام مازال يعتبر السجن هو المؤسسة الرئيسية الرادعة للأنشطة الإجرامية في جميع المجتمعات.

بالرغم من أن قانون العقوبات الجزائري مشبع بترسانة من المواد الردعية وبالرغم من أن البلاد تحوى على عدد معتبر من المؤسسات العقابية والمحاكم ومراكز الشرطة والدرك التي امتدت حتى إلى القرى والمداشر، إلا أن الإجرام بأشكاله مازال منتشرا وبصورة مقلقة في أوساط المجتمع. إن الجزائر وبعد خروجها من سنوات من العنف واللأمن نتج عنه فقدان الثقة وتوسع الهوة بين المواطن والمؤسسات الحكومية، سعت الجهات الرسمية بعد استداب الأمن إلى استرجاع هذه الثقة التي تعد أساسية لقيام الدولة، أين شرعت في إصلاحات يمكن القول عنها أنها كانت غير مدروسة العواقب ومتسرعة في نظامها القضائي بمعناه الواسع خاصة نظامها الجزائي، دعم هذا التسرع في هذه الإصلاحات توقيع الجزائر على اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، ما أنتج عقوبات جزائية يغلب عليها طابع حقوق الإنسان، وامتدت هذه الإصلاحات حتى إلى الأجهزة المخول لها قمع الإجرام والعنف (الأجهزة الأمنية، المؤسسات العقابية) أين كبحت هذه الإصلاحات التي صادقتها الجزائر عمل الأجهزة الأمنية في محاربة الأفراد المرتدين عن قيم ومعايير وقوانين الجمهورية. نتج عن ذلك عقوبات تصدرها المحاكم في حق المجرمين لا تخيفهم وأن قضاء مدة زمنية داخل السجن أصبحت لا تردع هاؤلاء، **أين تحولت المؤسسات العقابية (السجون و مؤسسات إعادة التربية) من مؤسسة**

اجتماعية ردعية إلى مؤسسات لقضاء فترة من الراحة و تغيير الجو عند قطاع عام من المنحرفين الذين يستخدمون العنف كوسيلة لتحقيق احتياجاتهم.

2.2- تحولات في بنية الأسرة

بالرغم من الأهمية القصوى التي تكتسيها هذه المؤسسة الاجتماعية، فإن مختلف الدراسات العلمية المعاصرة والتقارير الإحصائية الرسمية تؤكد بأنها قد تحولت في العالم عامة من (مؤسسة اجتماعية) بأتم معنى الكلمة إلى مجرد (خلية اجتماعية)، بل وأن هذه الخلية توشك على الزوال في المجتمعات الغربية، التي قامت بقطيعة مع القيم الأسرية التقليدية وخطت خطى حثيثة في إنشاء بدائل أسرية، لكن هيهات أن تتمكن هذه البدائل من تعويض المؤسسة الأسرية بالنسبة لوظائفها الأكثر حيوية[7]. والكل يبدو كما لو أن الأسرة الجزائرية لم تفلت هي الأخرى من مؤثرات ووجهة هذه التحولات الاجتماعية الأسرية العالمية، فقد طرأت عليها تحولات عديدة وجذرية شملت خصائصها القيمية والوظيفية والبنائية، وهي تتسم اليوم بوضعية انتقالية بين نموذج تقليدي سائر في طريق الزوال تاركا وراءه رواسب هنا وهناك ضمن عوالم الأفكار والأشخاص والأشياء، ونموذج جديد لم تكتمل صورته ولم تتضح بعد خصائصه المكتملة بدقة. إن التاريخ يعلمنا أن المراحل الانتقالية في عمر أي مجتمع تشكل بالضرورة الفترات الزمنية الأكثر خطورة وحساسية وتعقيدا في آن واحد، إذ تتفاعل خلالها، إلى حد الصراع، رواسب الماضي المدبر الذي يتشبث به نصف المجتمع بينما يتجرد منه النصف الآخر، مع إرهاصات المستقبل المقبل الذي ينقسم المجتمع بشأن تبنيه أو رفضه إلى جبهتين يسود بينهما التنافس والصراع الإيديولوجي والقيمي.

ويمكن أن نذكر من بين أبرز التحولات الأسرية ذات الدلالة في مجتمعنا، تراجع الأداء الوظيفي للمؤسسة الأسرية، وتخليها عن وظائفها الأصلية تدريجيا، تفكك علاقات القرابة أو شبكة العلاقات الأسرية، تغير تصورات وممارسات تقسيم العمل بين الزوجين داخل الأسرة، تراجع سلطة الضبط الاجتماعي (خاصة السلطة الأبوية) تأخر سن الزواج، الذي يتحول تدريجيا إلى العزوف شبه الكلي (العنوسة الاختيارية)، انخفاض معدل حجم الأسرة بتراجع نسبة الخصوبة، إرتفاع نسبة الطلاق بكل أشكاله، زيادة معدلات العنف الأسري والزوجي، انتشار نموذج الأسرة النووية المستقلة في السكن أو على الأقل المعاش، تحول الزواج من رابطة بين أسرتين إلى رابطة بين شخصين، ومن عقد ديني- اجتماعي إلى مجرد عقد إداري، تراجع السلطة الزوجية و الأبوية أو على الأقل تغير تمثلاتها و ممارساتها ... إلخ[8]

إن هذه التغيرات وغيرها هي نتاج التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري ككل، المرتبطة طبعا بتأثيرات ظاهرة العولمة الثقافية والاقتصادية، لكن ثمة بعض العوامل ذات العلاقة الارتباطية الوطيدة بالأسرة، كانتشار وتبني قيم واتجاهات الاستقلالية والتحرر والفردانية والمادية، خطاب ونشاط الحركة النسوية تزامن تدني القدرة الشرائية مع ارتفاع الطموح المادي والنزعة الاستهلاكية الشيئية، تبني مبدأ المساواة بين الجنسين الذي تعزز بتعليم وعمل المرأة وبالتالي استقلاليتها المعنوية والمادية، الذي غير مكانتها الأسرية والاجتماعية، تبني سياسات وقناعات تحديد وتنظيم النسل، إضافة إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي الذي أثر على الداخل الأسري، وبروز مؤسسات وتنظيمات اجتماعية بديلة وظيفيا عن الأسرة(مثل دور الحضانة أين نلاحظ يوميا أمهات يضعن أطفالهن الرضع في دور الحضانة على الأقل تسع ساعات في اليوم و خمسة أيام في الأسبوع).

وإذا كان التغير الاجتماعي ككل مسؤولا عن هذه التحولات الأسرية، فإن التركيز ينبغي فيما يبدو لنا أن ينصب على المرأة باعتبارها نواة شبكة علاقات الأسرة والفاعل الأكثر تأثيرا على الحالة الأسرية وكذا لأنها بؤرة كل النزاعات الفكرية والسياسية التي تنظمت أمام عتبة المؤسسة الأسرية، فسواء نظرنا إلى الأسرة من منظور سوسيولوجي صراعي أو تفاعلي أو بنيوي وظيفي .. فإننا سوف نجد المرأة عامة، وكزوجة بشكل خاص، هي العامل الأساسي، وليس الوحيد طبعا، المحرك والمنظم للواقع والظواهر الأسرية، ولهذا فإننا نعتقد بأن المدخل الأكثر نجاعة لفهم وتفسير ما يجري في الأسرة أو التنبؤ بمستقبلها هو الانطلاق من دراسة المرأة، أي دراسة أوضاعها ومكانتها ومختلف التصورات والتمثلات الاجتماعية التي تحملها هي عن ذاتها وعن الأسرة والفئة الرجالية والمجتمع ككل أو تلك المتعلقة بها، شريطة أن يتم توظيف هذا العامل التفسيري الثقيل بنجاعة ومن خلال مقاربة ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار سياق التغير الاجتماعي والثقافي، فالتاريخ هو عصب علم الاجتماع بتعبير(شارل رايت ميلز)، وكذا من خلال رؤية كلية للشأن الاجتماعي والأسري، بفضل تبني وتوظيف مبدأ الكل المتضامن.

مما سبق، يمكن تلخيص أن أغلب البرامج و القوانين في عصرنا تشجع المرأة على التمرد على واجبها المنوط بها داخل المجتمع و الذي يعد طبيعيا(في نظري على الأقل). فالأسرة باعتبارها آلية من آليات ضبط المجتمع، مهددة اليوم بالانسلاخ عن واجبها التقليدي، فسلطة الأب في تراجع، أين لم يعد يؤدي الدور المنوط به اجتماعيا من تربية وضبط ومراقبة، واقتصر دوره في توفير لقمة العيش والإيواء[9]. أما المرأة فقد

تمردت عن دورها التقليدي ما زعزع عماد من أعمدة الأسرة فعمل المرأة وبقائها ساعات طويلة خارج البيت جعلها غريبة عن أسرتها، فدور الحضانة لا يمكن أن تصلح ما سببه تصدع الأسرة. هذه الأسرة التي يتلخص دورها في توفير الدفء الأسري أين ينشأ الفرد في إطارها مستبطنا للقيم الأسرية ومتمسكا بالثقافة العامة (للمجتمع) التي تعد العائلة إحدى مصادرها الأساسية، إن لم تكن الدعامة الأهم[10].

نتج عن كل ما سبق ذكره، جيل من الشباب و الشابات(ذكرت الشابات لأن إحصائيات العنف على مستوى مصالح الشرطة القضائية أن تثبت تورط الإناث في أعمال العنف في تزايد مستمر، انظر الجدول رقم2) غير مشبع بقيم ومعايير المجتمع التي توجه سلوكه و تعدله، والتي تعد الأسرة مصدرها الأول والرئيس، ما فسح المجال لنشوء جيل مستوى الوطنية لديه منخفض ومتمرد على قيم و قوانين المجتمع.

جدول رقم2 بين عدد الجرائم المرتكبة خلال سنة 2016، **حسب متغيري الجنس و السن**

	Féminin	**Masculin**	**Total**	**Moins de 14ans**	**14-16**	**16-18**	**18-20**	**20-22**	**22-24**	**24-26**	**26-28**	**28-30**
COUPE ET BLESSURES VOLONTAIRES	232	5646	5878	91	130	382	703	829	935	1007	893	908
ATTENTAT A LA PUDEUR	194	902	1096	58	61	96	139	160	173	149	145	115
MENACE	13	403	416	4	6	20	47	67	66	71	63	72
HOMICIDE VOLONTAIE	21	310	331	0	10	14	42	56	67	53	44	45
ASSOCIATION DE MALFITEURS	6	228	234	0	4	18	40	37	31	42	29	33
LES VIOLS	2	168	170	0	5	8	17	30	34	33	21	22
LES INCENDI	5	157	162	4	6	14	20	21	25	24	26	22

ES VOLONTAIRES												
RACOLAGE SUR LA VOIE PUBLIQUE	7	41	48	0		2	7	6	10	9	4	10
VIOLENCES	1	35	36	1		2	3	7	3	7	4	9
INCENSTE	1	8	9	0		1	2			1	4	1
Total général	482	7898	8380	158	222	557	1020	1213	1344	1396	1233	1237

المصدر: تقرير مصالح الشرطة القضائية لسنة 2016

1.2.2- التركيز منصب على المرأة والرجل مهمل

لكي أدفع بهذا التحليل إلى حدود أبعد وتدعيما لما ذكر أعلاه، فإنه لا يكفي وضعه في سياق التغير الاجتماعي فقط، بل لا بد من وضع التغير الاجتماعي في بنية المجتمع برمته موضع التساؤل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ملاحظة جد مهمة أثارت انتباهي في خضم التفكير حول التغيرات في بنية المجتمع وانطلاقا من هذه الملاحظة يكتسي موضوع السلطة الزوجية بعده الإشكالي أو المأزقي وأهميته العلمية والعملية في آن واحد. ذلك أن مجمل التغيرات التي تبدوا حاصلة على مستوى تصورات واتجاهات أو موقف المرأة الجزائرية حيال مجمل أو تفاصيل النموذج التقليدي للسلطة الزوجية لم تواكبها تغيرات مكافئة على مستوى تصورات واتجاهات أو مواقف الرجل الجزائري منها، إذ بينما تقوم المرأة بإحداث شبه قطيعة مع التصورات والممارسات التقليدية المتعلقة بالسلطة الزوجية، فإن الكل يبدوا لي كما لو أن الرجل الجزائري، على العكس من ذلك، ما يزال متمسكا بها، أي متمسكا بمكانته وأدواره التقليدية ضمن العلاقة الزوجية التي منحته وتمنحه امتياز السلطة والنفوذ شبه المطلق.

إن هذه الملاحظة تجد كل ما يدعمها نظريا في دراسات علماء النفس الاجتماعي حول الاتجاهات، التي تؤكد على أن عملية تغير الاتجاهات والمواقف لدى الأفراد ترتبط بالضرورة إما بالقناعات أو المصالح أو بكليهما في آن واحد، أي بأصالة الأفكار وفعاليتها بتعبير المفكر (مالك بن نبي)، فالموقف المؤيد أو المعارض حيال مختلف القضايا يرتبط بمدى الاقتناع الفكري أو الإيديولوجي و كذا مدى تحقيق المصالح الشخصية أو بالعكس تهديدها، وعليه فإن هذا القانون النفسي

الاجتماعي بالذات يضعنا أمام شبه حتمية نظرية بالنسبة لاتجاهات النساء والرجال حيال النموذج التقليدي للسلطة الزوجية. فأما بالنسبة لدافع المصلحة أي الفعالية، فإنها متعارضة تماما بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين(النساء والرجال)، إذ بينما ترتقي المرأة في سلم المكاسب الاجتماعية بفضل هذا التحول، فإن الرجل يفقد بالعكس منها امتيازات لطالما تمتع بها باسم الحق المكتسب تاريخيا وشرعيا وعرفيا وقانونيا، وأما بالنسبة لدافع الاقتناع أي الأصالة فإن الجهود التي نظمت من طرف الحركة النسوية، الهادفة إلى تعديل أو قلب موازين القوة في المجتمع والأسرة بين الجنسين باتجاه المساواة في الحقوق والشراكة والحرية الفردية، قد استهدفت وركزت في خطابها ونشاطها على المرأة أساسا، وأهملت في المقابل الطرف الآخر في المعادلة(الرجل) إهمالا شبه كلي[11]. وبالتالي فإن دافعي المصالح والقناعات اجتمعا لإحداث تغيير شبه جذري وشامل تقريبا لتصورات المرأة الجزائرية للسلطة الزوجية بينما بقيت تصورات الرجل الجزائري على حالها نسبيا لم تتغير عما كانت عليه في السابق إلا ضمن حالات أعتبرها شاذة كميا وضعيفة الدلالة كيفيا، على الأقل إلى حد تاريخ كتابة هذه الأسطر.

3.2- ثقافة المجتمع

لا يوجد إجماع حول تعريف شامل لمفهوم الثقافة بمعناها الواسع، إلا أن المختصين والذين يعد موضوع الثقافة من المواضيع المحورية في دراساتهم توصلوا إلى أن لها متغيرات مشتركة مثل القيم والمعايير والمعتقدات12، أين يمكن تعريفها على أنها مجموعة القيم والمعايير والمعتقدات والقواعد والأفكار غير المكتوبة التي يحملها الأفراد و التي توجه سلوكه.

يمكن ملاحظة في عصرنا تراجع وتلاشي قيم لصالح قيم أخرى، فالقيم التي تكرس العمل باعتباره تقديم شيئ للآخرين والتي تقدس العمل و تعتبره أولوية الأولويات أين العمل ومكان العمل يأتي قبل المتعة وقبل البيت تراجعت باندثار الجيل الذي يحملها. فالجيل الذي يحمل هذه القيم والمعايير تراجع ليحل محله بالتدريج جيل صاعد أناني يتطلع إلى مكاسب مهنية مادية ومعنوية أكثر من مساهمته الفعلية. سقطت مع هذا الجيل أفكار تقليدية حول المجتمع والحياة والتعايش المشتركين واحترام الأخر والمصلحة العامة وتقديس الكبير وتقديس الوطن بممتلكاته المادية وغير المادية ليحل محلها قيم جديدة لا تعطي أهمية تذكر للمقومات التي بنية عليها منصة مجتمعنا والتي يعد الدين الإسلامي مصدرها الرئيس، هذه القيم (إن صح لي

تسميتها بالقيم) أملتها العولمة الثقافية والاقتصادية، التي لا تمد بصل لا من قريب ولا من لمقومات دننا التي يستلهم منها مجتمعنا قيمه وقوانينه.

4.2- سياسات التعليم

عملت سياسات الحكومات المتتالية في بلادنا علي تفضيل الإنتاج الكمي على حساب النوعية في الطورين الثانوي و التعليم العالي، أين سجلت الجزائر رقما قياسيا على المستوى العربي على الأقل في عدد الجامعات و المراكز الجامعية عبر الوطن حيث يمكن إحصاء 110 بالتقريب بين جامعة/مدرسة عليا/مركز جامعي، وهو رقم يتعدى بكثير عدد ولايات البلاد. انجرت عن هذه السياسة الكمية أن باتت الجامعات مطبع تطبع الشهادات الجامعية لا غير.

إن التقليد الأعمى لنظام التعليم التقليدي الفرنسي القديم(يعود إلى مرحلة نابليون) الذي يقلل من شان التكوين المهني، هو الذي رسخ فكرة النجاح و المستقبل في الحصول على شهادة البكالوريا (وهي فكرة هدمت الاقتصاد الوطني) لأنها تقدم خيار التمهين كخيار للراسبين من التلاميذ، أي الأقل ذكاء... ومن الانعكاسات المباشرة للفكرة السالفة انتشار الجامعات في كل أنحاء الجزائر، ما أثقل في كل سنة إحصائيات البطالة بعشرات الآلاف من حاملي الشهادات الجامعية... الذين ينتظرون التوظيف في قطاع الوظيف العمومي(حتى تكمل الدولة رعايتها لهذه الفئة بتوظيفها في مختلف القطاعات الحكومية)، في الوقت الذي تستورد فيه الجزائر اليد العاملة المهنية من الصين وغيرها من البلدان العربية"[13].

يستقطب قطاع التعليم العالي بمزاياه كالعطل الطويلة وتوقيت العمل المناسب إذا ما قارناه بالدوام الإداري و طريقة التوظيف التي تستند إلى شهادات فقط، فئات من المجتمع لم تفكر يوما امتهان التعليم العالي، ما أتاح الفرصة لانتساب فئات لهذا القطاع لا علاقة لها بأخلاقية هذه المهنة. كثيرا ما استقال موظفون كانوا يتقلدون مسؤوليات إدارية في قطاع الوظيف العمومي للالتحاق بالتعليم العالي وقد تشكل النساء الأكثرية هنا. هذه الوضعية سمحت بولوج قاعات المحاضرات فئة كبيرة ممن أصبحوا محاضرين ومساعدين والذين لا يملكون الأدوات والوسائل والتقنيات الضرورية لهذه المهمة.

إن مقاييس ترقية الأساتذة الجامعيين من رتبة إلى رتبة أعلى في بلادنا وما يتيح ذلك من تحسن في الدخل الشهري، جعل الأساتذة يركضون وراء الشهادات التي يتطلبها ملف الترقية دون مراعاة النوعية. فمن بين معايير الحصول على رتبة الأستاذية مثلا المشاركة في تأطير طلبة الماستر و الدكتوراه، ما فتح الباب لسباق الأساتذة نحو

استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلبة لتأطيرهم ومناقشتهم في أقرب الآجال يحصل هذا على حساب نوعية الأعمال التي يقدمونها في مذكراتهم حتى أضحت مذكراتهم عبارة عن نقل لأعمال سبقت(copie coller) لقد تفطن هذا الجيل من الطلبة لهذا وباتوا لا يبذلون الجهد المطلوب لانجاز مذكراتهم. ما إن يلتحق الشاب بالجامعة حي تصبح قضية وقت ليتحصل على الشهادة.

هذه التحولات في سياسة التعليم العالي أنتجت دفعات كاملة تحمل شهادات جامعية ولا تحمل معارف تعكس هذه الشهادات، فالتوجه الذي يعطي الطالب الأفضلية عل حساب الفعل البيداغوجي، ويشجع الانتقال من سنة إلى أخرى دون مقياس الاستحقاق، سمح ولوج مستهلكي المخدرات والفاشلين ومحدودي التفكير الجامعة فانتشرت آفات خطيرة مثل المخدرات بأنواعها في أوساط فئات من المفروض أنها واعية و مثقفة نتج عنها ظهور ظاهرة لم يعرفها تاريخ الجامعة من قبل ألا وهي الاعتداء على الأساتذة والمؤطرين من طرف طلابهم الذين باتوا يخضرون إلى صفوف الدراسة وهم في حالة لا وعي بسبب تناول المهلوسات، فننشر العنف بأنواعه الجسمي واللفظي في الأوساط الجامعية وأضحت المحاكم تستقبل شكاوي لأساتذة تعرضوا للعنف من قبل طلابهم بسبب عدم منح علامة كاملة، أين كاتب هذا المقال أحد ضحايا هذه الظاهرة.

1.4.2- مركزية مؤسسات التعليم العالي

من السمات المميزة للجامعات العربية والجزائرية بصفة خاصة، تبعيتها للنظام الحاكم وعدم استقلاليتها (فالاستقلالية شرط أساسي لكي تلعب الجامعة الدور المنوط منها في المجتمع: التنوير، النقد، تصحيح المغالطات، نشر المعرفة، تقديم التفسيرات الصحيحة...). وبسبب التقييد المفروض على الحريات تحولت الجامعة إلى ساحة للصراعات السياسية والعقائدية، بدل التركيز على البحث والتعليم. فالتوجه العام للجامعة يحدده النظام القائم وليس إستراتيجية تعليمية واضحة[14]. فمثلا عمدت حكومات متتالية في الجزائر إلى الرفع بقرار سياسي من نسبة الناجحين في شهادة البكالوريا(شهادة تتيح الولوج إلى الجامعة) وبالتالي رفع عدد الوافدين على الجامعة دون مراعاة الفعل البيداغوجي ومعيار الكفاءة باعتبار هؤلاء سيشكلون إطارات المستقبل، فقد اختارت هذه الحكومات التوجه الكمي في قطاع التعليم العالي" وما أدراك ما هذا القطاع" على نوعية التعليم وجودته. إذ بات الإعلان عن عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة كل سنة أحد الوسائل السياسية التي تلجأ إليها الحكومات في الجزائر من أجل إرضاء الرأي العام وتخدير السلم الاجتماعي. فلقد اهتزت وسائل التعليم في

الجامعة وتجاوزها الزمن، واكتظت الصفوف بالطلاب وتباعدت الهوة بين الطالب والأستاذ. ضف إلى ذلك تدني الحالة الاجتماعية والمادية للأستاذ الجامعي إلى درجة لا تسمح له بالتفرغ للبحث والتعليم. ما أنتج جيلا أنانيا يحمل شهادات ولا يحمل القيم التي تعكس تلك الشهادات، لا يتردد للدوس على القيم والمعايير المتعارف عليها في المجتمع.

3- تفسيرات اجتماعية لظاهرة العنف

1.3- **ثقافة المجتمع:** تؤثر الثقافة التي يتقاسمها أعضاء المجتمع في سلوكه[15] فان هذه الأخيرة تصبح موجهة لسلوك الأفراد داخل المجتمع وتمدهم بمعايير يقيسون بها أفعالهم، فالمجتمعات التي تكثر فيها الثقافات الفرعية التي تشجع العنف وتتخذه كوسيلة لإشباع حاجاتها، أين يلقي بعض الأفراد اخفقاتهم على المجتمع ومؤسساته ما يبرر حسبهم انتهاك حرمات الأشخاص والمؤسسات لتلبية حاجات لم يستطيعوا تحقيقها بالطرق الشرعية. يركز عدد من الباحثين الاجتماعين على مفهوم الثقافة لفهم بعض الظواهر الاجتماعية وعلى رأسها الإجرام، من بين ابر الباحثين الاجتماعيين الذين أبرزو دور الثقافة في الظواهر الاجتماعية المفكر الفرنسي **سان سوليو**.

2.3- تفسيرات من منظور الوظيفة التي يجب أن يؤديها المجتمع

ترى المدرسة الوظيفية (من أهم روادها أوغست كونت(1798-1857)، إميل دوركايم(1858-1917) أن ظاهرة الإجرام ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهيكلية والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع. **فإذا لم تتوازن وتتقابل تطلعات الأفراد والجماعات مع ما يقدّمه المجتمع من مكافآت وحوافز فإن الشقّة أو الفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى الانحراف**. و عليه فإن الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولّد لدى المرء بفعل عمليات التغيّر في العالم الحديث، يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أن التطور السريع للمعلوماتية الذي فرضته العولمة ينتج عنه أن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تتقوّض وتتآكل من دون أن تترسّخ بدلا منها مقاييس جديدة. ومن هذا المنطلق، رأى دركايم أن هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشادية في المجتمع سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار.

واعتبر دركايم الإجرام حقيقة و واقع اجتماعي ملازم لتطوّر المجتمعات الحديثة التي يتحرّر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية. ونظرا لأن العالم الحديث يتيح للمرء مجالا أوسع من الخيارات، فإن ذلك من شأنه أن يفسح هامشا أوسع من التحرّر من الامتثال والانصياع. وقد أدرك

دركايم منذ ذلك الوقت أن المجتمع لا يمكنه أن يحقّق الإجماع والانسجام التام حول المعايير والقيم التي تحكمه وتنظم أنشطة أفراده ومؤسساته، وكان دركايم يرى أن الإجرام ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين: الأولى أنه يؤدي وظيفة تكيُفية ويلعب دورا محفزا على الابتكار والابتداع لأنه يطرح أفكارا وتحديات جديدة وبالتالي يفضي إلى تغير في المجتمع. أما الوظيفة الثانية للإجرام فإنه يسهم في وضع خط واضح يفصل بين ما هو سلوك "سيّئ" و "جيّد" في المجتمع.

فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزّز تضامن الجماعة وتؤكّد المعايير الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن الحيّ السكني الذي تواجه المقيمين فيه مشكلة مع من يتعاطون المخدرات أو يتاجرون بها قد تتضافر جهود أعضائه في أعقاب حادثة تهدد أمنهم بسبب هذه الممارسات، ويتداعون لإعلان حيهم منطقة خالية من المخدرات. وقد أسهمت آراء دركايم حول الإجرام إلى العدول عن التفسيرات الفردية نحو المؤثرات الاجتماعية. تتلخص تفسيرات الوظيفيين حول تنامي الإجرام في المجتمعات على الفجوة القائمة بين التطلعات من جهة والمعايير من جهة أخرى وعلى الشقة الواسعة بين الفئات المرفهة والجماعات المستضعفة أو المحرومة في الهرم الاجتماعي[16].

3.3- تفسيرات تستند إلى التفاعل الناتج عن احتكاك الأفراد

يرفض علماء الاجتماع التفاعليون -ابتداء من منتصف القرن العشرين، من أهم روادها جورج هربرت ميد(1863-1931)- الفكرة القائلة بأن الإجرام يعود إلى عوامل أو عناصر فطرية، ويرون في المقابل أن المجتمع هو الذي يلحق "وصمة" بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة ويعرفها ويتعامل معها على هذا الأساس.

فالسلوك الإجرامي هو في أكثر حالاته نتيجة للتعلم الذي يكتسبه الفرد من خلال التفاعل داخل الجماعات الأولية ولاسيما جماعة الأصحاب، خاصة إذا كانت جماعات الأقران من الجماعات التي تميل للأفعال الإجرامية. فالتفاعل مع المجرمين يتيح التعرف من خلالهم علي فرص جديدة للأنشطة الإجرامية (ويعد السجن ميدان خصب لذلك). إذن الإجرام هو نتيجة لعملية تفاعل مستمرة بين المنحرفين وغير المنحرفين. ترى هذه النظرية أن من ينزعون إلى الجريمة، شأنهم شأن من يتجنبونها أو يقفون منها موقف المعارضة يعتنقون القيم نفسها ويسعون إلى تحقيق احتياجات واحدة إلا أنهم يحاولون الوصول إليها بطرق وأساليب غير شرعية[17].

4.3- تفسيرات تستند إلى تصور الإنسان لنفسه

تركز هذه النظرية على الأسباب التي تقف وراء وصم بعض الأفراد بالإجرام قبل أن تبدأ بفهم طبيعة الإجرام نفسه، وتأكد أن جهات ومؤسسات معينة هي التي تفرض على الآخرين تعريفا محددا للفعل الإجرامي، مثل قوى الدرك والشرطة والمحاكم والمؤسسات الإصلاحية.

تكتسب نظرية الوصم(من روادها عالم الاجتماع (Becker,1963))أهميتها لأنها تبدأ بالافتراض بأن الأعمال والأفعال الإجرامية ليست فطرية في جوهرها و أن عملية الوصم لا تقتصر على إبراز المؤشرات التي تسهم في التصور الاجتماعي للإجرام بل إنها تؤثر في تصور الإنسان لنفسه أيضا. ففي الحالات التي يوصم فيها طفل في حيه من طرف أقرانه بصفات تصب في الفعل الإجرامي، فان هذا الطفل سوف يتصور نفسه مجرما وبالتالي يطور و يؤقلم أفعاله مع ما يتماشى و التصور الذي رسمه لنفسه الناتج عن ما وصمه به أصحابه. ويصنف هذا النوع من الأفعال في بداياته بالانحراف الأولي الذي يلعب فيه تقدير الإنسان لنفسه دورا محوريا. من ناحية أخرى، ليس ثمة دلائل واضحة علي أن الوصم بحد ذاته يؤثر علي تزايد السلوك المنحرف، نعم إن جنوح الأحداث علي سبيل المثال يميل إلي التزايد بعد الحكم عليهم، و لم يتعرف المختصون بعد أذا كان ذلك نتيجة لوصمهم بصفة الإجرام أم هناك أسباب أخرى[18].

5.3- تفسيرات تستند إلى الصراع القائم بين مختلف التوجهات

من أبرز ممثلي هذا الاتجاه عالم الاجتماع الألماني رالف دارندورف (1929-)، فمنذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، طرحت هذه نظرية تفسيرا مغيارا للفعل الاجرامي، هذا التفسير يتفق مع الأفكار الماركسية.إذ يعتبرون أن الأفراد ينشطون في الانخراط بالسلوك الإجرامي ردّا على أوضاع اللامساواة في النظام الرأسمالي. تدور تحليلات هذه الفئة من منظّري علم الاجتماع الجديد في إطار بنية المجتمع وفي سعي القوى النافذة في الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطانها وقوّتها في المجتمع بالتفرد بالامتيازات التي تتيحها لهم مناصبهم دون الاكتراث بالطبقات الكادحة.

ترى إحدى الدراسات المهمة البارزة في هذه المدرسة أن كلا من الدولة ووسائل الإعلام تبالغان في إثارة الفزع من جرّاء حوادث الاعتداء والسرقة في الشوارع على سبيل المثال، كمحاولات لتشتيت الانتباه عن قضية البطالة المتزايدة وانخفاض الأجور وفجوات هيكلية عميقة داخل المجتمع. ويرى باحثون آخرون من هذه المدرسة أن النظام القانوني في مجتمع ما لا يكون "محايدا ونزيها" في كثير من الأحيان، إذ إنه

قد يميل إلى الإجحاف بحقوق الطبقات المستضعفة لصالح الفئات الأقوى. ويتبدّى ذلك في الميل إلى قمع الفقراء والمستضعفين الكادحين، والتهاون بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من الأوضاع والحالات مثل الفساد والتهرب من الضرائب أو الالتفاف على القوانين والأحكام القضائية بفعل قدرتهم على تمويل المستشارين والمحامين للدفاع عنهم. وقد أسهمت هذه الدراسات في لفت الانتباه وإلى التأكيد على ضرورة فهم أنشطة الجريمة في المجتمع في سياق شيوع اللامساوات و تضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية[19].

6.3- تفسيرات تستند إلى دور سياسات الدولة

يأخذ أنصار هذا التيار (Hirschi,1969) على سابقيهم الميل إلى التركيز على قضايا جزئية نسبيا. أين يرون أنه على الباحثين في ظاهرة الإجرام أن يخففوا من مداولاتهم النظرية التجريدية حول العلاقة بين اللامساواة والإجرام، وأن تتخذ دراساتهم طابعا عمليا مباشرا بتناول القضايا المتصلة بضبط الإجرام والسيطرة عليه ومراقبة السياسات التي تضعها الدولة والمؤسسات الأخرى للحد من هذه الظاهرة.

ترى هذه النظرية بأن البشر أنانيّون، وأنهم يتخذون قرارات محسوبة حول انخراطهم في أنشطة إجرامية بعد أن يدرسوا ما يمكن أن يسفر عنه عملهم من منافع وأخطار. فعندما تتعزّز الروابط المتعلقة بالقانون، الالتزام الاعتقاد و الانخراط، بصورة كافية، فإنها تساعد على الحفاظ على الضّبط الاجتماعي والامتثال الأمر الذي يحول دون انتهاك الناس للقوانين. وعندما تضعف هذه الروابط، يبدأ الجنوح للإجرام. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الجانحين غالبا ما يكون المستوى المتدني لضبط النفس لديهم ناجما عن تنشئة اجتماعية قاصرة في البيت أو المدرسة[20].

4- تفسيرات نفسية للعدوانية

1.4- تفسيرات تستند إلى الخصائص الشخصية

تميل النظريات النفسية، إلى البحث عن أصول الانحراف داخل النفس الإنسانية مع عدم التركيز على السياق الاجتماعي. فالاتجاهات السيكولوجية تعطي وزنا أكبر لخصائص الشخصية. وقد أجريت أوائل الدراسات في علم الإجرام في السجون و في مؤسسات مثل الملاجئ، وكانت الأفكار الشائعة آنذاك في التحليل النفسي هي الغالبة في أكثر تلك المقاربات التي تركّز بصورة خاصة على السمات والخصائص التي تعتقد أنها تمهّد للإجرام مثل ضعف القدرة العقلية أو الانحطاط الأخلاقي. ويعتقد واحد من منظّري هذه المدرسة **Eysenck** أن هذه الحالات العقلية

موروثة أساسا وأنها قد تجنح بالشّخص إلى الجريمة أو تعرقل على الأقل عملية التنشئة الاجتماعية. ويرى منظّرون آخرون في هذا الاتجاه أن ثمّة قلّة من الأشخاص الذين تدفعهم لثتهم إلى الانسحاب والانقطاع عن الآخرين وإلى انعدام إحساسهم بالإثم أو الذنب عند قيامهم بأية أعمال عدوانية، كما أنّهم يتلذّذون بأعمال العنف بحدّ ذاتها. غير أنّه لم يتّضح بعد أن اجتماع هذه الخصائص في الشخصيّة نفسها سيفضي بالضرورة إلى العدوان، وخاصة أن هذه الظواهر قد لوحظت ودرست في أشخاص ألقي القبض عليهم وحوكموا وأدينوا بالفعل، في حين أن كثيرا من هذه الصفات قد تظهر في كثير من الناس الذين يعتبرون أسوياء وعاديين بمختلف المقاييس، بل إن بعض الباحثين قد يعتبرون جانبا من هذه السمات إيجابية في مجالات محدّدة[21].

2.4- تفسيرات تستند إلى سمات جسمية

اتّسمت أوائل المحاولات لفهم الجريمة بطابعها البيولوجي، إذ ركّزت على صفات فطرية في نفوس الأفراد لتفسير ميلهم إلى الانحراف والإجرام. وكان عالم الإجرام الإيطالي **سيزار لمبروزو** يعتقد في السبعينات من القرن التاسع عشر أنه يمكن تمييز النماذج الإجرامية بخصائص تشريحية معيّنة مثل حجم الجمجمة والفكّين والجبهة وطول الذراع. ورغم أنّه أقّر بأن التعلم الاجتماعي قد يؤثّر في نمو النزعات وأنماط السلوك الإجرامي، إلا أنه على العموم كان يعتبر المجرمين أشخاصا مشوهين أو يعانون العجز أو القصور من الوجهة البيولوجية. غير أن هذه النظرية سرعان ما فقدت صدقيّتها وحلّت محلّها توجّهات نظرية أخرى تميّز بين ثلاثة أشكال للجسم الإنساني وتربط واحدا منها بالنزعة إلى الانحراف. فالنوع العضلي النشط، كما تزعم هذه النظرية، يكون أصحابه أكثر ميلا للعداء وللانحراف ممن يتصفون بنحول الجسم أو من الأشخاص ذوي الأجسام الممتلئة. وقد تعرّضت هذه النظرية وأمثالها للانتقاد، لأنها باقتصارها على المظاهر الجسدية، لا تقدّم تفسيرا مقنعا للنماذج الفعلية للمجرمين والمنحرفين. كما أنها تخلط بين المظاهر التي يمكن التحكم بها أو اكتسابها عن طريق التدرّب، مثل الممارسات المتصلة بالرياضة واللياقة البدنية، وتلك المتصلة بنوعية الغذاء أو الناجمة عن عوامل وراثية أو مؤثرات التنشئة الاجتماعية[22].

الخاتمة

من خلال العرض النظري لبعض النظريات الاجتماعية وبدرجة اقل النفسية التي حاولت تفسير الفعل الإجرامي من منظور علم الاجتماع والعدوانية من منظور علم

النفس، يتعذر علينا تزكية وجهة نظر على أخرى يعود ذلك أساسا إلى أن العنف يمثل جانبا واحدا من ظاهرة واسعة هي السلوك المنحرف الذي يقف بين حدودين يمكن تحديد الحد الأول في سرقة بسيطة والحد الآخر في جريمة قتل مع سبق الإصرار. من جانب آخر، تتفق جميع النظريات الاجتماعية على تأكيد أهمية الرجوع إلى مكونات ثقافة المجتمع لتصنيف بعض السلوكات على أنها أفعال إجرامية أم مجرد طيش شباب.

من الخطأ أن ننظر إلى جميع الأنشطة والمبادرات التي تدخل في باب الانحراف نظرة سلبية. إن المجتمع الذي يعتقد بتنوع القيم والاهتمامات بين البشر لابد أن يترك هامشا للأفراد والجماعات التي لا تتماثل أو تمتثل أنشطتها مع المعايير التي تتبناها الأغلبية. كثيرا ما تثار الشكوك وربما مشاعر العداء من جانب من يعتقدون أنهم أنصار الصّراط المستقيم تجاه الأفراد الذين يبدون آراء جديدة في السياسة أو العلم أو الفن أو الميادين الأخرى. ويتطلب الخروج عن المعايير والقيم السائدة أو المهيمنة في المجتمع قدرا كبيرا من الشجاعة، غير أنه يمثل في أكثر الأحيان نقطة الانطلاق الرئيسية لضمان عملية التغير التي سيصار في ما بعد إلى اعتبارها تطورا إيجابيا يخدم المصلحة العامة. والتساؤل الذي يمكن طرحه هنا :هل "الانحراف الضار" هو الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع عندما يفسح المجال لعدد من الناس بأن يزاولوا أعمالا غير متعارف عليها، بعبارة أخرى، هل يمكن اعتبار ارتفاع معدلات العنف الإجرامي كلفة ينبغي أن يتحملها المجتمع مقابل الحرية الفردية التي يتمتع بها المواطنون؟ إن الإجابة عن مثل هذان السؤالان لابد أن تكون بالنفي. غير أن التشدد في مكافحة السلوك الإنحرافي في جميع حالاته وأنواعه ينبغي ألا تتحول في أي حال من الأحوال إلى سياسة القمع والقهر تجاه الأنشطة الاجتماعية الأخرى في الميادين كافة. وقد تكون السياسة الاجتماعية العامة أقرب إلى الصواب عندما يتم الجمع بين الحريات الشخصية من جهة و قيم العدالة الاجتماعية والمساواة من جهة أخرى[23].

فمجتمع مثل المجتمع الجزائري أين مفهوما الحرية والمساواة تعرف جدال متواصلا يشعر فيه كثير من الناس بأن حياتهم أصبحت تفتقر إلى المعنى والتساهل الظاهر من طرف الجهات الرسمية بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من حالات الفساد ونهب المال العام والتي طالت حتى كبار المسؤلين في الدولة والتهرب من الضرائب والالتفاف على القوانين والأحكام القضائية بفعل القدرة على تجنيد المحامين للدفاع عنهم والقدرة على التأثير في قرارات القضاة، فإن السلوك الإجرامي سوف يتسرب إليه ليفضي إلى نتائج اجتماعية مدمرة[24]. إن

السياسات التي توضع لمجابهة تنامي ظاهرة العنف بأنواعه في مجتمعنا يجب أن تصب في التوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص. يمكن التذكير في الأخير إلى أن الاستراتيجيات والسياسات العامة والفرعية التي ترسم لمعالجة العنف بأنواعه بمختلف أشكاله ودرجاته لابد أن تستند إلى الواقع الاجتماعي لرسم هذه الإستراتيجية.

تعد الحكومات المتعاقبة على البلد مسؤولة بصفة مباشرة على غرس قيم ومقومات ايجابية لدى الأفراد تصب في الإذعان للقوانين الرسمية والمجتمعية، فباعتبار أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية بيد الحكومة فهي بذلك المسؤول الأول عل تنشئة الأفراد على احترام القوانين والتعايش الجماعي والتصرف الحضري، وذلك من خلال تغذية البرامج التربوية في المستويات التعليمية الثلاث (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) بقيم ايجابية تنبذ العنف بأشكاله وترسخ ثقافة التسامح والحوار واللجوء إلى القنوات الرسمية لحل النزاعات، بالإضافة إلى مراقبة وتوجيه البرامج التي تعرض على وسائل الإعلام خاصة التلفاز باعتبار القنوات التي تبث في بلادنا تبقى تحت وصاية الحكومة بطريقة أو بأخرى حتى وإن بدت مستقلة، ضف إلى ذلك الخطب في المساجد وضرورة فرض تطبيق القوانين على جميع فئات المجتمع وبصفة عادلة، فمن الأسباب المباشرة لتعدي فئات واسعة من المجتمع على القوانين والقيم السائدة في المجتمع سياسة الكيل بمكيالين عند تطبيق القوانين وتوزيع الثروة أين مثلا إذا سرق القوي ترك وإذا سرق الضعيف طبقت عليه القوانين.

الهوامش

1- الحسن، إحسان محمد، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص89.

2- بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1968، ص75.

3- أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة د.فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005 ص280.

4- حلمي دريدش، **الأنماط التنظيمية في الإدارات العمومية**-دراسة ميدانية لوزارة المجاهدين- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2012، ص195.

5- نفس المرجع، ص296- 297.

6- راضي الوقفي، **مقدمة في علم النفس**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص23.

7- أحمد سالم الأحمر، **علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان 2004، ص198.(نقلاعن الأستاذ حسين أيت عيسي)

8- أنظر أعمال الملتقى الوطني الثالث، **التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية**، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، أيام 20 / 21 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2005-2006، ص45. (نقلاعن الأستاذ حسين أيت عيسي)

9-Renault, Alain, **La fin de l'Autorité**, Flamarion, Paris, P122, 2004. (بتصرف)

10-عبد الوهاب المسيري، **قضية المرأة (بين التحرير والتمركز حول الأنثى)**، نهضة مصر، مصر، ط2 2010، ص99.

11- بيار بورديو، **السيطرة الذكورية**، ترجمة: أحمد حسان، دار العالم الثالث، القاهرة، 2001، ص154.

12- مقال للأستاذ أحمد تيسة، جريدة الخبر اليومية الجزائرية، 17558، الصادرة بتاريخ 2015/12/28.

13- Calendreau, Louis, **Pouvoir et Autorité en éducation**, l'Harmaton, Paris, P42, 2009.(بتصرف)

14- مقدم عبد الحفيظ، **القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري**، حوليات جامعة الجزائر، العدد6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992/1991، ص97.

15- أنتوني غدنز، المرجع السابق، ص283 -285(بتصرف).

16- نفس المرجع، ص 286-287 (بتصرف).

17- نفس المرجع، ص 286، ص287 (بتصرف).

18- نفس المرجع، ص 288-289(بتصرف).

19- نفس المرجع، ص 289-291 (بتصرف).

20- نفس المرجع، ص28 1-283.

21- نفس المرجع، ص282 -282.

22- نفس المرجع، ص305(بتصرف).

23- نفس المرجع، ص305(بتصرف).

24- نفس المرجع، ص306(بتصرف).